



وَكَفَّرَ بِاللَّهِ وَلَدَهُ

مَالِك

وَمِنْ سِجِّينَ طَبْعَ آرِي

١٦٠  
١٣٢  
مذلق  
٢٩ ع

الحمد لله الواجب مجوده المتعظيم والمكرم سواء وغيره لصادق باختياره في حيزه لصلواته وسلم  
 على محمد النبي الذي أشبه بنبيه وادبه اما بعد فان كتاب الشيخ الامام قدس الله له العرشين الشريفين  
 الايهي طيب ثراه وجل القبه مشواه المشهور بابيا غوي لما كان على لبعده الخواص معتبرا على  
 بعضهم من غير الرد ان كتب بالاسم وادراك الترتيل تسره وتميم فيه والفتح والمعين والوضوح  
 قال الساجي لفظ الدال الى آخره **قول** ان النقطتين اصطلاحات يجب تحاشاها  
 او ايراد ان مشير في شيء من العلوم منها ايساجوي مبعول لفظ يوناني يراوده الكلمات خمس  
 ونحو النوع والفصل والحاشية والعرض العام هذه توفيقه عزه على بيان الدلالات التي هي  
 متضمنة في الاقتران وتسام لفظ والدلالة هي كون الشيء بجماله يلزم من العلم به العلم بشي آخر  
 والاول هو الدال والاشاني هو المدلول فمن بداهة ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشي آخر  
 العلم بشي آخر وكذا عرف ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشي آخر العلم والدلالة هي  
 عقلية وتوفيقه والمراد من الدلالة هنا الدلالة الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ على معنى في

[illegible]

\_\_\_\_\_

وهي ثلثة لان اللفظ الدال على المعنى لا يتولد من ان يدل على تمام وضع له او يدل على  
جزءه او يدل على ما لا زمة في الذنب فان كان الاول فالدلالة بالبطاقة وان كان  
الثاني فالدلالة بالمتضمن ان كان الثالث فالدلالة بالالتزام مثال الدلالة  
بالبطاقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالبطاقة لكونه تمام ما وضع له الانسان  
وانما سميت بهذه الدلالة بالبطاقة لان اللفظ موافق تمام ما وضع له وذلك ما جزم من قولهم طابق  
الفعل بفعل اذ توافقا ومثال ما يدل بالتصريح كالانسان اذ يدل على احد بما هي على  
الحيوان او على الناطق وانما سميت بهذه الدلالة لتعنتها لانه يدل على الخبر الذي هي في  
فيكون والا على ما في هو متعنت ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذ يدل على قابل العلم  
الكلية وانما سميت بهذه الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل على كل  
الامر له في الذنب اتفاق قوله على ما لا زمة بقوله في الذنب لان الملازمة تخرجية ووجوب شرط  
لم تحقق دلالة الالتزام بدونها لاستنتاج تحقق المشقة بدون تحقق شرطه اللازم باطل فكلما لم يرد  
بطل لان عدمه كانه يميل على الملكية كالبيصر التزاما لان العمى يدل على عدم البصر مما سانه  
ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الحاج لا يقال بهذه الدلالة لانه تعنتية لانه يقول العمى  
مضنا فالى البصير فاجاب عن متعنت ان يكون دلالة تعنتية قال ثم اللفظ اما مفرد او مركب  
لما فرغ من بيان الدلالات الثلثة مشرع في بيان تقسيم اللفظ فقوله اللفظ يتقسم الى مفرد  
مفرد ومركب لانه اما ان يرد بالجزء منه اى من اللفظ دلالة على جزء معناه كالانسان فانه  
لفظ لا يرد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يرد ذلك كقولك رامي الحجارة فانه لفظ يدل على  
على جزء معناه لان الرامي يدل على ذات من له الرمي والحجارة على جسم معين فان كان  
مفردا وان كان المركبا فهو مركب قوله لا يرد بالجزء منه دلالة على جزء معناه بصديق ٢٢

فان كان الاول فالدلالة بالبطاقة وان كان الثاني فالدلالة بالمتضمن ان كان الثالث فالدلالة بالالتزام مثال الدلالة بالبطاقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالبطاقة لكونه تمام ما وضع له الانسان وانما سميت بهذه الدلالة بالبطاقة لان اللفظ موافق تمام ما وضع له وذلك ما جزم من قولهم طابق الفعل بفعل اذ توافقا ومثال ما يدل بالتصريح كالانسان اذ يدل على احد بما هي على الحيوان او على الناطق وانما سميت بهذه الدلالة لتعنتها لانه يدل على الخبر الذي هي في فيكون والا على ما في هو متعنت ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذ يدل على قابل العلم الكلية وانما سميت بهذه الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل على كل الامر له في الذنب اتفاق قوله على ما لا زمة بقوله في الذنب لان الملازمة تخرجية ووجوب شرط لم تحقق دلالة الالتزام بدونها لاستنتاج تحقق المشقة بدون تحقق شرطه اللازم باطل فكلما لم يرد بطل لان عدمه كانه يميل على الملكية كالبيصر التزاما لان العمى يدل على عدم البصر مما سانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الحاج لا يقال بهذه الدلالة لانه تعنتية لانه يقول العمى مضنا فالى البصير فاجاب عن متعنت ان يكون دلالة تعنتية قال ثم اللفظ اما مفرد او مركب لما فرغ من بيان الدلالات الثلثة مشرع في بيان تقسيم اللفظ فقوله اللفظ يتقسم الى مفرد مفرد ومركب لانه اما ان يرد بالجزء منه اى من اللفظ دلالة على جزء معناه كالانسان فانه لفظ لا يرد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يرد ذلك كقولك رامي الحجارة فانه لفظ يدل على على جزء معناه لان الرامي يدل على ذات من له الرمي والحجارة على جسم معين فان كان مفردا وان كان المركبا فهو مركب قوله لا يرد بالجزء منه دلالة على جزء معناه بصديق ٢٢

فان كان الاول فالدلالة بالبطاقة وان كان الثاني فالدلالة بالمتضمن ان كان الثالث فالدلالة بالالتزام مثال الدلالة بالبطاقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالبطاقة لكونه تمام ما وضع له الانسان وانما سميت بهذه الدلالة بالبطاقة لان اللفظ موافق تمام ما وضع له وذلك ما جزم من قولهم طابق الفعل بفعل اذ توافقا ومثال ما يدل بالتصريح كالانسان اذ يدل على احد بما هي على الحيوان او على الناطق وانما سميت بهذه الدلالة لتعنتها لانه يدل على الخبر الذي هي في فيكون والا على ما في هو متعنت ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذ يدل على قابل العلم الكلية وانما سميت بهذه الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل على كل الامر له في الذنب اتفاق قوله على ما لا زمة بقوله في الذنب لان الملازمة تخرجية ووجوب شرط لم تحقق دلالة الالتزام بدونها لاستنتاج تحقق المشقة بدون تحقق شرطه اللازم باطل فكلما لم يرد بطل لان عدمه كانه يميل على الملكية كالبيصر التزاما لان العمى يدل على عدم البصر مما سانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في الحاج لا يقال بهذه الدلالة لانه تعنتية لانه يقول العمى مضنا فالى البصير فاجاب عن متعنت ان يكون دلالة تعنتية قال ثم اللفظ اما مفرد او مركب لما فرغ من بيان الدلالات الثلثة مشرع في بيان تقسيم اللفظ فقوله اللفظ يتقسم الى مفرد مفرد ومركب لانه اما ان يرد بالجزء منه اى من اللفظ دلالة على جزء معناه كالانسان فانه لفظ لا يرد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يرد ذلك كقولك رامي الحجارة فانه لفظ يدل على على جزء معناه لان الرامي يدل على ذات من له الرمي والحجارة على جسم معين فان كان مفردا وان كان المركبا فهو مركب قوله لا يرد بالجزء منه دلالة على جزء معناه بصديق ٢٢

على اربعة اجزاء **الاول** ان لا يكون له جزا أصلا **الحقوق** علما والسالى ان يكون له جزا  
معنى له تجزؤ علما والثالث ان يكون له جزؤ معنى ولكن لا يدل عليه تجزؤ احد والاربع  
يكون له جزؤ معنى وال حيله لكن لا يكون له جزؤا كما يحوي ان له اطلق علما لان معناه  
مع الماسية الانسانية مع **المتشقق قال** المفردا كل الى **الح** **اقول** المفرد قسم الى كل  
وجزئ لانه اما ان يكون بنفس تصور مضموم من جميع اقسامه متصورا بالغا عن وقوع الشركة  
فيه اى من اشتراك بين كثيرين فهو الجزئى كزبد علما فانه اذا تصور متشققا لم يمتنع  
على كثيرين وان لم يمتنع بنفس تصور مضموم من اشتراك بين كثيرين فهو الكللى كالانسان  
فان مضموم عنه العقل لم يمتنع عن صدقة على كثيرين وانما قيد الكللى والجزئى بنفس  
المفرد لان من الكليات ما يمتنع الاشتراك بين الامور المتعددة ولا ينظر الى الخارج  
جزئى والنظر الى الذهن كللى فان الدليل الخارجى قطع عرق الشركة عنه لكنه  
عنه العقل لم يمتنع عن صدقة على كثيرين والالم يمتنع الى دليل اثبات الواحدانية  
**قال** الكللى اما ذاتى الى **الح** **اقول** الكللى ينقسم الى قسمين ذاتى وعرضى لانه اما ان  
يكون داخل تحت حقيقة جزئية لا يكون فان كان داخل تحت حقيقة جزئية فهو ذاتى كالحيوان  
بالنسبة الى الانسان فان حقيقة زيد وعمر وكرهوا ان ناطق وحيوان داخل فيه لكونه  
مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى العرض فان حقيقة حيوان صايل وحيوان داخل فى الظاهر  
لكونه مركبا من الحيوان والصايل وكذا بالنسبة الى المحار وان لم يكن خلافى حقيقة جزئية بل يكون  
فانها خارج تلك الحقيقة فهو عرضى كالصالح بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل فى حقيقة زيد وعمر  
الذى هى الى الانسان لما مر من مركب من الحيوان والناطق فقط فحقين اذ خارج عنه وعلى هذا  
لا يكون نفس الماسية ذاتية بل يكون من العوضات لانه يخالف الذاتى فذلك المقصود من كل ما يتبعه

[illegible]

وما يفتتد إلى الساطع جوف سلم المصير فاضاقي دكر شامل رخيرو ١٣

ما يما فيه فهو معنى وقد يقال للذاتي ليس بمعنى محمول نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذات  
 ليستنسب الى الذات فلا يجوز ان يكون نفس الماهية ذاتية واللازم انتساب الشيء الى نفسه هو  
 لا ما نقول هذه التسمية الماهية ذاتية ليست بل هو معنى يلزم ذلك بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك  
**قال** والذاتي اما مقول الخ **اقول** هذا الشرع في بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتي  
 اما جنس او نوع او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو فبشرطه كماله لا يمتنع ان يكون  
 بالنسبة الى الانسان والعرض فانه اذا سئل عن الانسان والعرض باجماع كان  
 الجواب ما اجمعا واذا سئل عن كل واحد من الانسان والعرض لم يصح ان يقع  
 جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس بتام ماهية كل واحد منهما لانك اذا افردت الانسان  
 بالسؤال فتقول ما هو فبما ليس الا الجوانب الناطقة لكونه تمام ماهية ويرسم الجسم لانه  
 على مقول على كثيرين مختلفين بالصفات في جواب ما هو قولا ذاتيا قوله على زايه للعامل فحتم  
 وقوله مقول متناول للجزئيات والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات لما مر ان الجزئيات  
 انما يقال على واحد وقوله مختلفين بالصفات يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين متعينين بالصفات  
 وقوله في جواب ما هو قولا ذاتيا يخرج الكليات الباقية احسن الفصل والخاصة والعرض العام  
 وان كان الذاتي مقولا في جواب ما هو بحسب الشبهة والخصوصية معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى  
 افراده احسن زيدا وبراد وعمر وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمر وبراد وغيرهم باجماع كان الجواب الانسان  
 لانه تمام ماهية مشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان لانه تمام ماهية مشتركة به  
 فمتعين ان جنس النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشبهة والخصوصية معا ويرسم اسم النوع باجماع  
 مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الجنس في جواب ما هو قوله على زائد كما مر وقوله مقول حسب  
 الطوري وعلى قوله على كثيرين يخرج الجزئيات وقوله مختلفين بالعدد دون الجنس يخرج الجنس لان

والذاتي اما مقول الخ اقول هذا الشرع في بيان الكليات الخمس اعلم ان الذاتي  
 اما جنس او نوع او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو فبشرطه كماله لا يمتنع ان يكون  
 بالنسبة الى الانسان والعرض فانه اذا سئل عن الانسان والعرض باجماع كان  
 الجواب ما اجمعا واذا سئل عن كل واحد من الانسان والعرض لم يصح ان يقع  
 جوابا عن كل واحد منهما لانه ليس بتام ماهية كل واحد منهما لانك اذا افردت الانسان  
 بالسؤال فتقول ما هو فبما ليس الا الجوانب الناطقة لكونه تمام ماهية ويرسم الجسم لانه  
 على مقول على كثيرين مختلفين بالصفات في جواب ما هو قولا ذاتيا قوله على زايه للعامل فحتم  
 وقوله مقول متناول للجزئيات والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات لما مر ان الجزئيات  
 انما يقال على واحد وقوله مختلفين بالصفات يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين متعينين بالصفات  
 وقوله في جواب ما هو قولا ذاتيا يخرج الكليات الباقية احسن الفصل والخاصة والعرض العام  
 وان كان الذاتي مقولا في جواب ما هو بحسب الشبهة والخصوصية معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى  
 افراده احسن زيدا وبراد وعمر وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمر وبراد وغيرهم باجماع كان الجواب الانسان  
 لانه تمام ماهية مشتركة بينهم واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان لانه تمام ماهية مشتركة به  
 فمتعين ان جنس النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشبهة والخصوصية معا ويرسم اسم النوع باجماع  
 مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الجنس في جواب ما هو قوله على زائد كما مر وقوله مقول حسب  
 الطوري وعلى قوله على كثيرين يخرج الجزئيات وقوله مختلفين بالعدد دون الجنس يخرج الجنس لان

بأنه لا يمكن أن يكون الإنسان في ذاته شيئاً غير متعلق بالعرض  
لأنه لا يمكن أن يكون الإنسان في ذاته شيئاً غير متعلق بالعرض  
لأنه لا يمكن أن يكون الإنسان في ذاته شيئاً غير متعلق بالعرض  
لأنه لا يمكن أن يكون الإنسان في ذاته شيئاً غير متعلق بالعرض

النوع انما يتناول على كثيرين متقين بالحقائق ومختلفين بامعد دخلاوتهم لجنس لكون افرادهم  
بالحقائق وقوله في جواب ما هو يخرج ائله الباقية المذكورة وان كان الذاتي غير متناول في جواب  
ما هو بل متناول في جواب ما هي شي هو في ذاته وهو الذي يميز البشر عما يشترك في الجنس كان ملق  
بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ولو قال وفي الوجود ايضا كان التعريف شمل ليدخل في الباقية  
الركبة من امرين متساويين امور متساوية لان يقال ان جنسنا على اطلاقه انما تركب من امرين  
من امرين متساويين امور متساوية وقائل ان يقول فعل في هذا كان اللازم عليل في ذلك ان جنسنا  
تعريفه الفصل صلا لان كره لا يفيد شيئا من الشمول الاخر فحان كره لغوا قلنا ذكرنا جنسنا  
ليدل على المقصود بطبقته وذلك اعني ما يميز البشر عما يشترك في الجنس كان ملق بالنسبة الى الانسان  
فانما اعني الناطق بين الانسان عما يشترك في الجنس كالغرس والنبع وغيره جالالة اذا سئل عن الانسان  
بما هي شي هو في ذاته كان الجواب ان الناطق لان السؤال بآتي شي هو في ذاته انما يطلب ما يميز البشر  
عن غيرهم كل ما يميز البشر عن غيرهم يصح الجواب ان الناطق يصح الجواب ان الناطق يصح الجواب ان الناطق  
اصلي الفصل ما يدعي ان يقال على الشيء في جواب ما هي شي هو في ذاته قوله كل مستدرك كما مر مرة قوله ايضا  
على اشعي صحت شال للكلية ثم في جواب ما هي شي هو في ذاته يخرج النوع وان العرض العام  
لان النوع هو جنس لان في جواب ما هو في جواب ما هي شي هو انما العرض العام لان في الجواب ما هو  
في ذاته في جواب ما يخرج من المصداق والامكانات مميوزة للشيء لكل في جواب ما هو في ذاته بل في صفة حاله  
انما هو العرض العام لان ما هو في ذاته انما هو العرض العام لان ما هو في ذاته انما هو العرض العام لان ما هو في ذاته  
اللازم كالكتاب بالقوة بالنسبة الى الانسان والشيء هو العرض العام كالكتاب بالقوة بالنسبة الى الانسان  
من وجه اخر انما هي من العرض العام لان ما هو في ذاته انما هو العرض العام لان ما هو في ذاته انما هو العرض العام لان ما هو في ذاته  
فهو الخاصه كالكتاب بالقوة واصل الانسان فان الكتاب بالقوة عرض لازم فيك عن بقاء الانسان

فانما يطلب ما يميز البشر عما يشترك في الجنس كان ملق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ولو قال وفي الوجود ايضا كان التعريف شمل ليدخل في الباقية  
الركبة من امرين متساويين امور متساوية لان يقال ان جنسنا على اطلاقه انما تركب من امرين من امرين متساويين امور متساوية وقائل ان يقول فعل في هذا كان اللازم عليل في ذلك ان جنسنا  
تعريفه الفصل صلا لان كره لا يفيد شيئا من الشمول الاخر فحان كره لغوا قلنا ذكرنا جنسنا ليدل على المقصود بطبقته وذلك اعني ما يميز البشر عما يشترك في الجنس كان ملق بالنسبة الى الانسان  
فانما اعني الناطق بين الانسان عما يشترك في الجنس كالغرس والنبع وغيره جالالة اذا سئل عن الانسان بما هي شي هو في ذاته كان الجواب ان الناطق لان السؤال بآتي شي هو في ذاته انما يطلب ما يميز البشر  
عن غيرهم كل ما يميز البشر عن غيرهم يصح الجواب ان الناطق يصح الجواب ان الناطق يصح الجواب ان الناطق اصلي الفصل ما يدعي ان يقال على الشيء في جواب ما هي شي هو في ذاته قوله كل مستدرك كما مر مرة قوله ايضا  
على اشعي صحت شال للكلية ثم في جواب ما هي شي هو في ذاته يخرج النوع وان العرض العام لان النوع هو جنس لان في جواب ما هو في جواب ما هي شي هو انما العرض العام لان في الجواب ما هو  
في ذاته في جواب ما يخرج من المصداق والامكانات مميوزة للشيء لكل في جواب ما هو في ذاته بل في صفة حاله انما هو العرض العام لان ما هو في ذاته انما هو العرض العام لان ما هو في ذاته  
اللازم كالكتاب بالقوة بالنسبة الى الانسان والشيء هو العرض العام كالكتاب بالقوة بالنسبة الى الانسان من وجه اخر انما هي من العرض العام لان ما هو في ذاته انما هو العرض العام لان ما هو في ذاته  
فهو الخاصه كالكتاب بالقوة واصل الانسان فان الكتاب بالقوة عرض لازم فيك عن بقاء الانسان

بأنه لا يمكن أن يكون الإنسان في ذاته شيئاً غير متعلق بالعرض  
لأنه لا يمكن أن يكون الإنسان في ذاته شيئاً غير متعلق بالعرض  
لأنه لا يمكن أن يكون الإنسان في ذاته شيئاً غير متعلق بالعرض  
لأنه لا يمكن أن يكون الإنسان في ذاته شيئاً غير متعلق بالعرض

الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي ما ياتيه الانسان ليعمل عرض غير لازم على حقائق فليكن  
ما يلحق بالانسان مختص بما ورسم اي لما ياتيه بنا كلياته يقال على تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً قوله  
كلياته مستدرك كما مر غيره وقوله يقال على تحت حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط  
يخرج الجنس والعرض العام لكونهما متقولين على تحت حقائق فوق واحدة وقوله قولاً عرضياً يخرج النوع  
والفصل لانهما متقولان على تحتها قولاً ذاتياً لا عرضياً وان لم يخص كل واحد منهما بحقيقة واحدة بل لم يخص  
فوق واحد فهو العرض العام كالتعريف بالقوة ليعمل الانسان في غيره من الحيوانات فان التفتش بالقوة عرض  
لازم غير مفك عن بية الحيوانات غير مختصة بية واحدة ولتفتش ليعمل عرض مفارق فليكن ما ياتيه  
غير مختص بحقيقة واحدة ورسم اي العرض العام بما يلى يقال على تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً قوله  
كلى زائد كما مر غيره وقوله يقال جنس شامل للكليات قوله على تحت حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل  
لانما لا يقال الا على تحت حقيقة واحدة فقط قوله قولاً عرضياً يخرج الجنس لان قوله ذاتي لا عرضي وكون  
هذه التعريفات للكليات سوابقاً على إمكان ان يكون لها ما ياتيه وراى تلك المفومات التي ذكرنا اياها  
لزومات متساويات لما لكل المناسبات التي التعريف الذي هو علم من ان يكون حداً وزمالات العلم  
بأخصاده ولا يوجب العلم بانها رسوم قال القول الشارح الخ الا قول العلم ينقسم على قسمين احدهما هو  
الشارح والآخر المحقق لانه ان كان تصويبع عدم اعتبار الحكم فيه موصلاً الى المطلوب التصوري  
القول الشارح في المكان مع اعتبار الحكم فيه موصلاً الى المطلوب التصديقي فهو محقق واذا عرفت ذلك  
من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول الشارح وهو التعريف علم من ان يكون حداً او سماً  
فالحد قول ال على ما ياتيه الشيء قوله قوله ال جنس شامل للحد والرسوم وقوله على ما ياتيه الشيء يخرج الرسم  
كما سنبينه هذا هو التعريف للحد وقيل لم يخرج تعريفه الا لزم التسلسل فلما لا نسلم ذلك التسلسل لا حد فليس  
الحكم ان جود الوجود هو الوجود ينقسم الى قسمين تام وناقص الحد التام هو الذي يتركب من جنس الشيء

الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي ما ياتيه الانسان ليعمل عرض غير لازم على حقائق فليكن ما يلحق بالانسان مختص بما ورسم اي لما ياتيه بنا كلياته يقال على تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً قوله كلياته مستدرك كما مر غيره وقوله يقال على تحت حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام لكونهما متقولين على تحت حقائق فوق واحدة وقوله قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل لانهما متقولان على تحتها قولاً ذاتياً لا عرضياً وان لم يخص كل واحد منهما بحقيقة واحدة بل لم يخص فوق واحد فهو العرض العام كالتعريف بالقوة ليعمل الانسان في غيره من الحيوانات فان التفتش بالقوة عرض لازم غير مفك عن بية الحيوانات غير مختصة بية واحدة ولتفتش ليعمل عرض مفارق فليكن ما ياتيه غير مختص بحقيقة واحدة ورسم اي العرض العام بما يلى يقال على تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً قوله كلى زائد كما مر غيره وقوله يقال جنس شامل للكليات قوله على تحت حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل لانما لا يقال الا على تحت حقيقة واحدة فقط قوله قولاً عرضياً يخرج الجنس لان قوله ذاتي لا عرضي وكون هذه التعريفات للكليات سوابقاً على إمكان ان يكون لها ما ياتيه وراى تلك المفومات التي ذكرنا اياها لزومات متساويات لما لكل المناسبات التي التعريف الذي هو علم من ان يكون حداً وزمالات العلم بأخصاده ولا يوجب العلم بانها رسوم قال القول الشارح الخ الا قول العلم ينقسم على قسمين احدهما هو الشارح والآخر المحقق لانه ان كان تصويبع عدم اعتبار الحكم فيه موصلاً الى المطلوب التصوري القول الشارح في المكان مع اعتبار الحكم فيه موصلاً الى المطلوب التصديقي فهو محقق واذا عرفت ذلك من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول الشارح وهو التعريف علم من ان يكون حداً او سماً فالحد قول ال على ما ياتيه الشيء قوله قوله ال جنس شامل للحد والرسوم وقوله على ما ياتيه الشيء يخرج الرسم كما سنبينه هذا هو التعريف للحد وقيل لم يخرج تعريفه الا لزم التسلسل فلما لا نسلم ذلك التسلسل لا حد فليس الحكم ان جود الوجود هو الوجود ينقسم الى قسمين تام وناقص الحد التام هو الذي يتركب من جنس الشيء

الانسان مختص بحقيقة واحدة وهي ما ياتيه الانسان ليعمل عرض غير لازم على حقائق فليكن ما يلحق بالانسان مختص بما ورسم اي لما ياتيه بنا كلياته يقال على تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً قوله كلياته مستدرك كما مر غيره وقوله يقال على تحت حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله فقط يخرج الجنس والعرض العام لكونهما متقولين على تحت حقائق فوق واحدة وقوله قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل لانهما متقولان على تحتها قولاً ذاتياً لا عرضياً وان لم يخص كل واحد منهما بحقيقة واحدة بل لم يخص فوق واحد فهو العرض العام كالتعريف بالقوة ليعمل الانسان في غيره من الحيوانات فان التفتش بالقوة عرض لازم غير مفك عن بية الحيوانات غير مختصة بية واحدة ولتفتش ليعمل عرض مفارق فليكن ما ياتيه غير مختص بحقيقة واحدة ورسم اي العرض العام بما يلى يقال على تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً قوله كلى زائد كما مر غيره وقوله يقال جنس شامل للكليات قوله على تحت حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل لانما لا يقال الا على تحت حقيقة واحدة فقط قوله قولاً عرضياً يخرج الجنس لان قوله ذاتي لا عرضي وكون هذه التعريفات للكليات سوابقاً على إمكان ان يكون لها ما ياتيه وراى تلك المفومات التي ذكرنا اياها لزومات متساويات لما لكل المناسبات التي التعريف الذي هو علم من ان يكون حداً وزمالات العلم بأخصاده ولا يوجب العلم بانها رسوم قال القول الشارح الخ الا قول العلم ينقسم على قسمين احدهما هو الشارح والآخر المحقق لانه ان كان تصويبع عدم اعتبار الحكم فيه موصلاً الى المطلوب التصوري القول الشارح في المكان مع اعتبار الحكم فيه موصلاً الى المطلوب التصديقي فهو محقق واذا عرفت ذلك من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول الشارح وهو التعريف علم من ان يكون حداً او سماً فالحد قول ال على ما ياتيه الشيء قوله قوله ال جنس شامل للحد والرسوم وقوله على ما ياتيه الشيء يخرج الرسم كما سنبينه هذا هو التعريف للحد وقيل لم يخرج تعريفه الا لزم التسلسل فلما لا نسلم ذلك التسلسل لا حد فليس الحكم ان جود الوجود هو الوجود ينقسم الى قسمين تام وناقص الحد التام هو الذي يتركب من جنس الشيء



ومفصلة التعريفين كالحيوان الناطق بمنسبة الى الانسان كما ان الانسان الناطق  
 الناطق هو الذي له التام اما كونه حاد اطلاق الحد في اللغة المنع وهو كونه مشتقا على الذاتيات  
 من قول الغير في اماكنه اما كونه تاما فلكون الذاتيات تباهما مذكورة في قوله الناقص هو الذي  
 من جنس البعيد وفصل المركب الجسم الناطق بمنسبة الى الانسان فانه اذا قيل ان الانسان  
 بانه جسم ناطق اما كونه حاد الحكماء واما كونه ناقصا فلهذا ذكر بعض الذاتيات في الرسم ايضا  
 الى تعيين تام وناقص الرسم التام فهو الذي يتركب من جنس الشئ القرينة خاصة اللازمة كالحيوان  
 والصانع في تعريف الانسان اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان التعريف بالخاصة  
 التي هي اثر من الاشياء كانت ايضا بالاثار اما كونه تاما فلهذا ذكر بعض الذاتيات في الرسم ايضا  
 لجنس القرينة في تعريف الانسان هو الذي يتركب من العرضيات التي تخص حيلته لا  
 هو جسمنا حقيقة واحدة لقولنا في تعريف الانسان ماش على قدميه عرضا لا غفارا في القرينة  
 من ذلك بل هو فان الامور العرضية تختص بالانسان لا غير فلا يكون له عرضا لا غفارا في  
 كونه سافلا من ان الخاصة اللازمة من اثار الشئ فيكون تعريفه بالاثار الذي هو الرسم واما كونه  
 ناقصا فذكر بعض اجزاء رسم التام في تحقيق المشابهة بالحد التام فلهذا ذكر بعض الذاتيات  
 في الرسم **قال القضاة الى قول الماخر من القول الشايع شرع في المحبة وبجواب**  
 المترتبة المحصلة الى المطلوب المقيد بقية العقيدة قول يعص ان يقال لقائله ان صادق في كونه  
 هو الذي يميزهم خبرا والقول هو المركب سواء كان انصافا مركبا كما في العقيدة المعطاة  
 اعتبارا مركبا كما في العقيدة المعقولة وبجواب القول ضمن بمقابل الاقوال الناقصة والاشياء  
 وقول يقال لقائله ان صادق فصل بغيره من الاقوال الناقصة والاشياء وهي الامور  
 والاشياء هي التي هي العقيدة فيتم الى التام والاشياء هي التي هي الحكم عليه في العقيدة كما ان  
 والاشياء هي التي هي العقيدة فيتم الى التام والاشياء هي التي هي الحكم عليه في العقيدة كما ان

في تعريف الانسان الناطق بمنسبة الى الانسان كما ان الانسان الناطق  
 الناطق هو الذي له التام اما كونه حاد اطلاق الحد في اللغة المنع وهو كونه مشتقا على الذاتيات  
 من قول الغير في اماكنه اما كونه تاما فلكون الذاتيات تباهما مذكورة في قوله الناقص هو الذي  
 من جنس البعيد وفصل المركب الجسم الناطق بمنسبة الى الانسان فانه اذا قيل ان الانسان  
 بانه جسم ناطق اما كونه حاد الحكماء واما كونه ناقصا فلهذا ذكر بعض الذاتيات في الرسم ايضا  
 الى تعيين تام وناقص الرسم التام فهو الذي يتركب من جنس الشئ القرينة خاصة اللازمة كالحيوان  
 والصانع في تعريف الانسان اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان التعريف بالخاصة  
 التي هي اثر من الاشياء كانت ايضا بالاثار اما كونه تاما فلهذا ذكر بعض الذاتيات في الرسم ايضا  
 لجنس القرينة في تعريف الانسان هو الذي يتركب من العرضيات التي تخص حيلته لا  
 هو جسمنا حقيقة واحدة لقولنا في تعريف الانسان ماش على قدميه عرضا لا غفارا في القرينة  
 من ذلك بل هو فان الامور العرضية تختص بالانسان لا غير فلا يكون له عرضا لا غفارا في  
 كونه سافلا من ان الخاصة اللازمة من اثار الشئ فيكون تعريفه بالاثار الذي هو الرسم واما كونه  
 ناقصا فذكر بعض اجزاء رسم التام في تحقيق المشابهة بالحد التام فلهذا ذكر بعض الذاتيات  
 في الرسم **قال القضاة الى قول الماخر من القول الشايع شرع في المحبة وبجواب**  
 المترتبة المحصلة الى المطلوب المقيد بقية العقيدة قول يعص ان يقال لقائله ان صادق في كونه  
 هو الذي يميزهم خبرا والقول هو المركب سواء كان انصافا مركبا كما في العقيدة المعطاة  
 اعتبارا مركبا كما في العقيدة المعقولة وبجواب القول ضمن بمقابل الاقوال الناقصة والاشياء  
 وقول يقال لقائله ان صادق فصل بغيره من الاقوال الناقصة والاشياء وهي الامور  
 والاشياء هي التي هي العقيدة فيتم الى التام والاشياء هي التي هي الحكم عليه في العقيدة كما ان  
 والاشياء هي التي هي العقيدة فيتم الى التام والاشياء هي التي هي الحكم عليه في العقيدة كما ان



[illegible]

عامة خروج الشمس وطلوع الشمس واما المتصانف فلقولنا ان كان يراد بالعدد  
والكان صدق الثاني في المتصلة على تقدير صدق المقدم لا العلاقة بل على سبيل اللاحقة  
فالمقضية متصلة اتفاقا كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق فانه لا علاقة بين  
ناطق الانسان وناطق الحمار حتى يجوز الفصل بينهما بطبيعة الانسان وناطق الحمار فاما  
توافق الطرفين على سبيل الصدق واما اشتراط المتصلة فتقسم الى ثلاثة قسم حقيقة فائدة الجمع  
الاول انه ان حكم اى في القضية المنفصلة بالتنافي بين خبريا في الصدق والكذب متغايرة حقيقة  
حقيقة كقولنا هذا العدد دما زوج وفرد فانه حكم في هذه القضية باشتراط اجماع المزوج الفرد على  
العين باشتراط ارتفاعا عنه انما سميت حقيقة لان التنافي بين خبريا شدة التنافي بين  
الاخرين لانه يوجد في الصدق والكذب وهدا سبيل الحقيقة لا انفصال ان حكم في القضية التنافي  
بين خبريا في الصدق فقط فالحقيقة فائدة الجمع كقولنا الشئ اشجر او حجر فانه حكم في هذه القضية  
بين اشجر وحجر في الصدق فانه لا في الكذب لانه ان يكون الشئ اشجرا ولا حجر وانما سميت فائدة الجمع لانه  
على منع الجمع بين خبريا في الصدق فانه حكم فيها بالتنافي بين خبريا في الكذب فانه لا في الصدق  
فانه لا كقولنا هذا الانسان يكون في البحر واما ان يفرق حكم في هذه القضية التنافي بين ان يكون  
وان يفرق الاثنين ان يكون في البحر ولا يفرق انما سميت بالحق لانه لا اشتراطا على منع التخلو من خبريا  
في الكذب قال وقد تكون المنفصلات الخ قول المنفصل المذكور تتركب كواحدة منها عن خبرين  
غالبا كما مر وقد تتركب من اكثر من خبرين الحقيقية المنفصلة فكل قول العدد لانا لما نقل مسا فانه  
حكم فيها بان الجمع لا يتحقق على عدد واحد لا يخلو العدد عن اجداد وفيه نظر لان عين اجداد الحقيقة يعلم  
نقيض اللاحقة لا اشتراط الجمع بل عكس لاشتراط التخلو فتركب الحقيقة من ثلاثة اجزاء فصاعدا يلزم عوار  
الجمع والتخلو وهو خلف لانه في المثال المذكور هو قولنا العدد دما زائدا وقيل مسا ولزم ان

والمتصانف فلقولنا ان كان يراد بالعدد  
والكان صدق الثاني في المتصلة على تقدير صدق المقدم لا العلاقة بل على سبيل اللاحقة  
فالمقضية متصلة اتفاقا كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق فانه لا علاقة بين  
ناطق الانسان وناطق الحمار حتى يجوز الفصل بينهما بطبيعة الانسان وناطق الحمار فاما  
توافق الطرفين على سبيل الصدق واما اشتراط المتصلة فتقسم الى ثلاثة قسم حقيقة فائدة الجمع  
الاول انه ان حكم اى في القضية المنفصلة بالتنافي بين خبريا في الصدق والكذب متغايرة حقيقة  
حقيقة كقولنا هذا العدد دما زوج وفرد فانه حكم في هذه القضية باشتراط اجماع المزوج الفرد على  
العين باشتراط ارتفاعا عنه انما سميت حقيقة لان التنافي بين خبريا شدة التنافي بين  
الاخرين لانه يوجد في الصدق والكذب وهدا سبيل الحقيقة لا انفصال ان حكم في القضية التنافي  
بين خبريا في الصدق فقط فالحقيقة فائدة الجمع كقولنا الشئ اشجر او حجر فانه حكم في هذه القضية  
بين اشجر وحجر في الصدق فانه لا في الكذب لانه ان يكون الشئ اشجرا ولا حجر وانما سميت فائدة الجمع لانه  
على منع الجمع بين خبريا في الصدق فانه حكم فيها بالتنافي بين خبريا في الكذب فانه لا في الصدق  
فانه لا كقولنا هذا الانسان يكون في البحر واما ان يفرق حكم في هذه القضية التنافي بين ان يكون  
وان يفرق الاثنين ان يكون في البحر ولا يفرق انما سميت بالحق لانه لا اشتراطا على منع التخلو من خبريا  
في الكذب قال وقد تكون المنفصلات الخ قول المنفصل المذكور تتركب كواحدة منها عن خبرين  
غالبا كما مر وقد تتركب من اكثر من خبرين الحقيقية المنفصلة فكل قول العدد لانا لما نقل مسا فانه  
حكم فيها بان الجمع لا يتحقق على عدد واحد لا يخلو العدد عن اجداد وفيه نظر لان عين اجداد الحقيقة يعلم  
نقيض اللاحقة لا اشتراط الجمع بل عكس لاشتراط التخلو فتركب الحقيقة من ثلاثة اجزاء فصاعدا يلزم عوار  
الجمع والتخلو وهو خلف لانه في المثال المذكور هو قولنا العدد دما زائدا وقيل مسا ولزم ان

نقطة في بعض النسخ ان العدد دما زائدا وقيل مسا ولزم ان

سئلتم كونه زائدا كونه غير ناقص وسئلتم كونه غير ناقص كونه مساويا ويتبع من ان سئلتم كونه  
 زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما من الجمع كون البتصلة حقيقة وهذا خلف ايضا بل من ان سئلتم  
 كونه غير زائدا كونه ناقصا وسئلتم كونه ناقصا كونه غير مساويا ويتبع من ان سئلتم كونه غير زائدا كونه  
 غير مساويا وقد كان بينهما من الجمع كون البتصلة حقيقة وهذا خلف بل الحق ان الحقيقة مركب من حكمة  
 ومفصلة فنقولنا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد او زائدا عليه او ناقصا عنه والجزء اما ان يكون  
 قولا او زائدا الى آخره منفصلة والجزء الاول حكمة واصله العدد اما مساويا لذلك العدد او غير مساويا  
 لكن اذا لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه البتصلة في قوة تلك الحقيقة كانت  
 مقامها فيكون انهما مركب من ثلاثة اجزاء وكلها بالحققة مركبة عن الحقيقة والمفصلة كما عرفت فلا يكون  
 الحقيقة الا من جنس من كذا اما تلك الخلو بنات فالتة الجمع فانما قد يكون مركب من ثلاثة اجزاء فضا عدلها  
 بطول المتيقن في هذه المختصر فليطلب من المطولات **قال** التناقض **الح** **اقول** من الاصطلاحات المنطقية  
 المذكورة التناقض وهو خلاف التعيين بالاسباب السلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون لهما صاوية والآخر  
 كما قد يكونا زيدا كونه زيدا ليس كانه لهما تعينين مختلفا بالاسباب السلب فاما يقتضي لذاته ان يكون  
 احدهما صاوية والاخرى كاذبة على سبيل الواقع قوله اختلاف جنس يتناول الاختلاف الواقع  
 بين التعيينات المفرودين مفروضة قوله تعينتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير التعينتين  
 قوله بالاسباب السلب يخرج الاختلاف بين الاتصال والانفصال والاختلاف بين الكلية والجزئية  
 والاختلاف بين العدول والتعقل وغير ذلك قوله بحيث يقتضي يخرج الاختلاف بالاسباب السلب لكن لا بحيث  
 يقتضي ان يكون لهما صاوية والاخرى كاذبة بخلاف ما كان زيدا ليس بمتحركة لهما صاوية وقوله لذاته  
 يخرج الاختلاف بالاسباب السلب بحيث يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى لكن لذاته ذلك الاختلاف  
 بخلاف ما كان زيدا ليس بمتحرك فان الاختلاف من باب التعينين بحيث يقتضي ان يكون احدهما  
 صاوية والاخرى كاذبة

الاجزی بنی سعید کاؤتھان ۴۱۳



القضيتان المتناضتان محصورتين لا يتحقق التناقض جنبا الى جنب اختلافهما في القضية  
في الكلية والخبرية بان تكون احدهما كلية والاخرى جزئية وبذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدة  
المذكورة فلو قيل بعد قوله في الكلية والخبرية لقولنا ايضا كان ادلى ليكون اشارة اليه عن قوله لا بعد  
اتفاقهما في الوحدة المذكورة وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين لا بعد اختلافهما في الكلية  
والخبرية لان الكليتين قد تكذبا بان يكونا كل انسان كاشا لشيء من الانسان بكتاب الخبريتين قد تصدق  
لقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان ليس كاتب فنعين الكلية بخبرية لا كلية وبالعكس اعني  
نقيض الخبرية الكلية لا الخبرية والكلات القضيتان مهملتين فحكمنا حكم المحصورتين لان المحلوات  
من المحصورات بالتحقيق من حيث انما في قوة الخبريات **قال العكس انما قول من تلك**  
**الاصطلاحات المذكورة بالعكس** هو عبارة عن نصير الموضوع محمول في القضية والمحمول موضوعا  
بقار الكيفية اى طلب السجالي اى النكاح الاصل موجب كالعكس ايضا كذلك ان كان سجالا كان  
لعكس العكس كذلك مع بقار الصدق والكذب اى النكاح الاصل موجب كالعكس ايضا كذلك ان كان  
كاذبا كان العكس العكس كذلك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان جعلنا الجزر الاول ثانيا  
والثاني اولاً وقلنا بعض الحيوان انسان اذا اردنا ان نعكس قولنا لاشي من الانسان يحرقنا لاشي من  
الحيوان لو قال المصنف ان نعكس جعل الجزر الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني اولاً فكان اصولنا  
ما هو الموضوع لا نصير محمولا وهو المحمول لا نصير موضوعا اصلا وان سلطنا ذلك لكن نخرج عن القيد  
عكس الشرايط انما اعتبر بقار السلب والاسباب لانهم قسموا القضايا ولم يجردوا في الاكثر فقبل  
التي ذكرها صدقة لازمة الاموات قالها في الاسباب سلب وانما اعتبر بقار الصدق لان العكس  
لازم القضية فاذا فرض صدقها بدون صدق العكس لزم صدق الملازم بدون صدق الملازم  
بمستحيل ولم اعتبر بقار الكذب لانه لا يلزم من كذب الملازم كذا اللازم فان قولنا كل حيوان

الاصطلاحات المذكورة  
بغير ان يكونا كل انسان  
كاشا لاشي من الانسان  
بكتاب الخبريتين قد تصدق  
لقولنا بعض الانسان كاتب  
بعض الانسان ليس كاتب  
فنعين الكلية بخبرية لا كلية  
وبالعكس اعني نقيض  
الخبرية الكلية لا الخبرية  
والكلات القضيتان مهملتين  
فحكمنا حكم المحصورتين  
لان المحلوات من المحصورات  
بالتحقيق من حيث انما في  
قوة الخبريات قال العكس  
انما قول من تلك الاصطلاحات  
المذكورة بالعكس هو عبارة  
عن نصير الموضوع محمول  
في القضية والمحمول موضوعا  
بقار الكيفية اى طلب السجالي  
اى النكاح الاصل موجب كالعكس  
ايضا كذلك ان كان سجالا كان  
لعكس العكس كذلك مع بقار  
الصدق والكذب اى النكاح  
الاصل موجب كالعكس ايضا  
كذلك ان كان كاذبا كان  
العكس العكس كذلك كما اذا  
اردنا ان نعكس قولنا كل  
انسان حيوان جعلنا الجزر  
الاول ثانيا والثاني اولاً  
وقلنا بعض الحيوان انسان  
اذا اردنا ان نعكس قولنا  
لاشي من الانسان يحرقنا  
لاشي من الحيوان لو قال  
المصنف ان نعكس جعل  
الجزر الاول من القضية  
ثانيا والجزء الثاني اولاً  
فكان اصولنا ما هو الموضوع  
لا نصير محمولا وهو المحمول  
لا نصير موضوعا اصلا وان  
سلطنا ذلك لكن نخرج عن  
القيد عكس الشرايط انما  
اعتبر بقار السلب والاسباب  
لانهم قسموا القضايا ولم  
يجردوا في الاكثر فقبل  
التي ذكرها صدقة لازمة  
الاموات قالها في الاسباب  
سلب وانما اعتبر بقار  
الصدق لان العكس لازم  
القضية فاذا فرض صدقها  
بدون صدق العكس لزم صدق  
الملازم بدون صدق الملازم  
بمستحيل ولم اعتبر بقار  
الكذب لانه لا يلزم من  
كذب الملازم كذا اللازم  
فان قولنا كل حيوان

الاصطلاحات المذكورة  
بغير ان يكونا كل انسان  
كاشا لاشي من الانسان  
بكتاب الخبريتين قد تصدق  
لقولنا بعض الانسان كاتب  
بعض الانسان ليس كاتب  
فنعين الكلية بخبرية لا كلية  
وبالعكس اعني نقيض  
الخبرية الكلية لا الخبرية  
والكلات القضيتان مهملتين  
فحكمنا حكم المحصورتين  
لان المحلوات من المحصورات  
بالتحقيق من حيث انما في  
قوة الخبريات قال العكس  
انما قول من تلك الاصطلاحات  
المذكورة بالعكس هو عبارة  
عن نصير الموضوع محمول  
في القضية والمحمول موضوعا  
بقار الكيفية اى طلب السجالي  
اى النكاح الاصل موجب كالعكس  
ايضا كذلك ان كان سجالا كان  
لعكس العكس كذلك مع بقار  
الصدق والكذب اى النكاح  
الاصل موجب كالعكس ايضا  
كذلك ان كان كاذبا كان  
العكس العكس كذلك كما اذا  
اردنا ان نعكس قولنا كل  
انسان حيوان جعلنا الجزر  
الاول ثانيا والثاني اولاً  
وقلنا بعض الحيوان انسان  
اذا اردنا ان نعكس قولنا  
لاشي من الانسان يحرقنا  
لاشي من الحيوان لو قال  
المصنف ان نعكس جعل  
الجزر الاول من القضية  
ثانيا والجزء الثاني اولاً  
فكان اصولنا ما هو الموضوع  
لا نصير محمولا وهو المحمول  
لا نصير موضوعا اصلا وان  
سلطنا ذلك لكن نخرج عن  
القيد عكس الشرايط انما  
اعتبر بقار السلب والاسباب  
لانهم قسموا القضايا ولم  
يجردوا في الاكثر فقبل  
التي ذكرها صدقة لازمة  
الاموات قالها في الاسباب  
سلب وانما اعتبر بقار  
الصدق لان العكس لازم  
القضية فاذا فرض صدقها  
بدون صدق العكس لزم صدق  
الملازم بدون صدق الملازم  
بمستحيل ولم اعتبر بقار  
الكذب لانه لا يلزم من  
كذب الملازم كذا اللازم  
فان قولنا كل حيوان





[illegible]

تكون له ذلك لو كان له حقيقة كونه في العنصران انما لا يكون له ما لا يتصور انما لا يكون له ما لا يتصور انما لا يكون له ما لا يتصور

المعنى المستوي وعلى بعض وقوله متى سلمت اشارة الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون  
مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزعم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في المعنى  
القياس الذي مقدمته صادقة والذي مقدمته كاذبة لقولنا كل انسان مجاد وكل مجاد حاد  
فان هذين القولين ان كانا في نفسها الا انها بحيث لو سلمت لزعم عنها لذاتها ان كل  
حمار وقوله لزعم عنها بحيث يزعم عن الاستقراء والتعميل لانهما وان سلم مقدمتهما لا يلزم  
بينهما شئ آخر لا يمكن التعلق في مدلوليهما عنها وقوله لذاتها بحيث يزعم عن القياس  
الذي يلزم عنه بعد تسليمه قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمته اجنبية كما في قياس لساو  
وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق مدلول اولهما موضوع الآخرة كقولنا  
اسا وليت بسا ولج فان هذين القولين يستلزمان ان اسسا وليت بسا ولج كمن  
لذاته بل بواسطة مقدمته اجنبية وهي ان كل مساو لساو شئ مساو لذلك الشئ  
قال من احوال ولم يقل من مقدمات لكما يلزم الدوران المقدمته قد عرفنا بانها حلت  
جزء القياس فاحذوا القياس في قولنا فلما اخذت هي ايضا في قولنا القياس يلزم له  
**قال** وهو ان اقراني الخ **اقول** القياس ينقسم الى قسمين اقراني واستثنائي طلبة  
ان لم يكن عين النتيجة او نصيحتها مذكورا في القياس بالفعل فهو اقراني كقولنا كل جسم  
مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وكقولنا كلما كانت الشمس فالنهار موجود وكلما  
كان النهار موجودا فالارض مضيئة فكلما كانت الشمس طالقة فالارض مضيئة والحق ان  
النتيجة او نصيحتها مذكورة بالفعل فهو استثنائي كقولنا كلما كانت الشمس طالقة فالنهار موجود  
الشمس طالقة فالنهار موجود ولكن النهار ليس موجودا الشمس ليست طالقة وانما السلي الاول  
لكون الحد وفيه مقرر غير مستثناة وانما سمي الثاني استثنائيا لاستثاله على اداك الاستثناء والمراد

المعنى المستوي وعلى بعض وقوله متى سلمت اشارة الى ان تلك الاقوال لا يلزم ان تكون  
مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزعم عنها لذاتها قول آخر ليدخل في المعنى  
القياس الذي مقدمته صادقة والذي مقدمته كاذبة لقولنا كل انسان مجاد وكل مجاد حاد  
فان هذين القولين ان كانا في نفسها الا انها بحيث لو سلمت لزعم عنها لذاتها ان كل  
حمار وقوله لزعم عنها بحيث يزعم عن الاستقراء والتعميل لانهما وان سلم مقدمتهما لا يلزم  
بينهما شئ آخر لا يمكن التعلق في مدلوليهما عنها وقوله لذاتها بحيث يزعم عن القياس  
الذي يلزم عنه بعد تسليمه قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمته اجنبية كما في قياس لساو  
وهو ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق مدلول اولهما موضوع الآخرة كقولنا  
اسا وليت بسا ولج فان هذين القولين يستلزمان ان اسسا وليت بسا ولج كمن  
لذاته بل بواسطة مقدمته اجنبية وهي ان كل مساو لساو شئ مساو لذلك الشئ  
قال من احوال ولم يقل من مقدمات لكما يلزم الدوران المقدمته قد عرفنا بانها حلت  
جزء القياس فاحذوا القياس في قولنا فلما اخذت هي ايضا في قولنا القياس يلزم له  
**قال** وهو ان اقراني الخ **اقول** القياس ينقسم الى قسمين اقراني واستثنائي طلبة  
ان لم يكن عين النتيجة او نصيحتها مذكورا في القياس بالفعل فهو اقراني كقولنا كل جسم  
مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وكقولنا كلما كانت الشمس فالنهار موجود وكلما  
كان النهار موجودا فالارض مضيئة فكلما كانت الشمس طالقة فالارض مضيئة والحق ان  
النتيجة او نصيحتها مذكورة بالفعل فهو استثنائي كقولنا كلما كانت الشمس طالقة فالنهار موجود  
الشمس طالقة فالنهار موجود ولكن النهار ليس موجودا الشمس ليست طالقة وانما السلي الاول  
لكون الحد وفيه مقرر غير مستثناة وانما سمي الثاني استثنائيا لاستثاله على اداك الاستثناء والمراد



سليم لا يحتاج الى رد لكل السالى الى الاول لانه اقرب المتابعين الى الحقيقة رتبة اياه في العلم  
وهي شرف المقدمين لشماعها على موضوع المطلوب لذى هو كنه من المحمول لا المحمول  
انما يطلب جلد علم ان الشكل الثاني انما يتبع الفاعل مقدمناه اي الصغرى والكبرى فيتميز  
بالايجاب السلبى اذ كانت احدهما موجبة يكون الاخرى سالبة والاكملت اما موجبة او  
سالبة اياها كان تحقيق الاختلاف في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلا يصدق كل انسان فخران  
بما هو حيوان والحق الايجاب اعني كل انسان طلق واذا بدنا الكبرى بقولنا كل من فخر من ان  
يكون الحق السلب بخلاف من الانسان فخران اما اذا كانتا سالبتين فلا يصدق لاشي من الانسان  
يكون لا شي من الفرس بكون الحق السلب لو بدنا الكبرى بقولنا لاشي من النملطوط بكون الحق  
الايجاب بخلاف اذ وجد الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب السلب مع هذا الشرط لم يميز  
الكبرى في هذا الشكل والاختلاف نتيجة تكون لاشي من الانسان بغيره وبعض الحيوان في من والحق  
الايجاب لو قلنا بعض الصالح فخر كان الحق السلب بذا على تقدير ايجاب الكبرى وذا على تقدير سلبها  
فانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض ليس بحيوان والحق الايجاب اذ قلنا بعض النملطوط  
ليس بحيوان كان الحق السلب لم يذكر المصنف في الشرط قال **والشكل الاول الم اقول** كان  
الشكل الاول هو المبدأ الاشكال الاربعة والباقية مرودة اليه لانه اما جعل معيار العلوم اذا كان  
رد المصنفين من مروية النتيجة دون غيره لمجمل ستورا في قولنا يستج منه المطلوب وتوطيعه بالباقية  
وضروبه النتيجة اربعة لان النتيجة العقلية تقتضي ان يكون ستة عشر فمنا اثنا عشر كليات  
المطلوبات في اربعة اضرب الضرب الاول ان يكون من موجبتين كليات النتيجة موجبة كلياته تكون  
كل جسم مولود كل نوع حدث نتج كل جسم حدث والضرب الثاني ان يكون من كلتي كليات  
سالبة والنتيجة سالبة كلياته تكون كل جسم مولود لاشي من المولودات مقدمته لاشي من المولودات

الانسان في الحقيقة لا يحتاج الى رد لكل السالى الى الاول لانه اقرب المتابعين الى الحقيقة رتبة اياه في العلم وهي شرف المقدمين لشماعها على موضوع المطلوب لذى هو كنه من المحمول لا المحمول انما يطلب جلد علم ان الشكل الثاني انما يتبع الفاعل مقدمناه اي الصغرى والكبرى فيتميز بالايجاب السلبى اذ كانت احدهما موجبة يكون الاخرى سالبة والاكملت اما موجبة او سالبة اياها كان تحقيق الاختلاف في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلا يصدق كل انسان فخران بما هو حيوان والحق الايجاب اعني كل انسان طلق واذا بدنا الكبرى بقولنا كل من فخر من ان يكون الحق السلب بخلاف من الانسان فخران اما اذا كانتا سالبتين فلا يصدق لاشي من الانسان يكون لا شي من الفرس بكون الحق السلب لو بدنا الكبرى بقولنا لاشي من النملطوط بكون الحق الايجاب بخلاف اذ وجد الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب السلب مع هذا الشرط لم يميز الكبرى في هذا الشكل والاختلاف نتيجة تكون لاشي من الانسان بغيره وبعض الحيوان في من والحق الايجاب لو قلنا بعض الصالح فخر كان الحق السلب بذا على تقدير ايجاب الكبرى وذا على تقدير سلبها فانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض ليس بحيوان والحق الايجاب اذ قلنا بعض النملطوط ليس بحيوان كان الحق السلب لم يذكر المصنف في الشرط قال **والشكل الاول الم اقول** كان الشكل الاول هو المبدأ الاشكال الاربعة والباقية مرودة اليه لانه اما جعل معيار العلوم اذا كان رد المصنفين من مروية النتيجة دون غيره لمجمل ستورا في قولنا يستج منه المطلوب وتوطيعه بالباقية وضروبه النتيجة اربعة لان النتيجة العقلية تقتضي ان يكون ستة عشر فمنا اثنا عشر كليات المطلوبات في اربعة اضرب الضرب الاول ان يكون من موجبتين كليات النتيجة موجبة كلياته تكون كل جسم مولود كل نوع حدث نتج كل جسم حدث والضرب الثاني ان يكون من كلتي كليات سالبة والنتيجة سالبة كلياته تكون كل جسم مولود لاشي من المولودات مقدمته لاشي من المولودات

الانسان في الحقيقة لا يحتاج الى رد لكل السالى الى الاول لانه اقرب المتابعين الى الحقيقة رتبة اياه في العلم وهي شرف المقدمين لشماعها على موضوع المطلوب لذى هو كنه من المحمول لا المحمول انما يطلب جلد علم ان الشكل الثاني انما يتبع الفاعل مقدمناه اي الصغرى والكبرى فيتميز بالايجاب السلبى اذ كانت احدهما موجبة يكون الاخرى سالبة والاكملت اما موجبة او سالبة اياها كان تحقيق الاختلاف في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلا يصدق كل انسان فخران بما هو حيوان والحق الايجاب اعني كل انسان طلق واذا بدنا الكبرى بقولنا كل من فخر من ان يكون الحق السلب بخلاف من الانسان فخران اما اذا كانتا سالبتين فلا يصدق لاشي من الانسان يكون لا شي من الفرس بكون الحق السلب لو بدنا الكبرى بقولنا لاشي من النملطوط بكون الحق الايجاب بخلاف اذ وجد الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب السلب مع هذا الشرط لم يميز الكبرى في هذا الشكل والاختلاف نتيجة تكون لاشي من الانسان بغيره وبعض الحيوان في من والحق الايجاب لو قلنا بعض الصالح فخر كان الحق السلب بذا على تقدير ايجاب الكبرى وذا على تقدير سلبها فانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض ليس بحيوان والحق الايجاب اذ قلنا بعض النملطوط ليس بحيوان كان الحق السلب لم يذكر المصنف في الشرط قال **والشكل الاول الم اقول** كان الشكل الاول هو المبدأ الاشكال الاربعة والباقية مرودة اليه لانه اما جعل معيار العلوم اذا كان رد المصنفين من مروية النتيجة دون غيره لمجمل ستورا في قولنا يستج منه المطلوب وتوطيعه بالباقية وضروبه النتيجة اربعة لان النتيجة العقلية تقتضي ان يكون ستة عشر فمنا اثنا عشر كليات المطلوبات في اربعة اضرب الضرب الاول ان يكون من موجبتين كليات النتيجة موجبة كلياته تكون كل جسم مولود كل نوع حدث نتج كل جسم حدث والضرب الثاني ان يكون من كلتي كليات سالبة والنتيجة سالبة كلياته تكون كل جسم مولود لاشي من المولودات مقدمته لاشي من المولودات

والضرب الثالث ان يكون من موجبتين الصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعضكم مولد وكل مولد حادث نتيج بعض الجسم حادث والضرب الثاني ان يكون من موجبتين الصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مولد وكل مولد حادث نتيج بعض الجسم حادث المقطوع الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مولد لاشي من المولودات قديم نتيج بعض الجسم القديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول والا لا تحلقت النتيجة اما الاول فلانه يصيدق لاشي من الانسان بفرض كل فرض حيوان والمحم الايجاب اذا بدلت الكبرى بقولنا وكل فرض سلب كان المحم سلب اما الثاني فلانه يصيدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرض والمحم سلب واذا قلنا بعض الحيوان ضا محك كان المحم الايجاب اي بعض الانسان ضا محك قال القياس الاقراني الخ اقول لما قسم المصنف القياس من قبل الى الاقراني والاستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شيء يتركب فقال والقياس الاقراني اما ان يتركب من مقدمتين حليتين كما مر فكلما كل جسم مولد وكل مولد محدث فان كان باقين المتضمنة محلية واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين كقولنا النخلة شمس طالع فالنهار موجد وكلما كان النهار موجودا فالارض موجودة نتيج من اقتران باقين شرطيتين لمستصلتين ان كانت الشمس طالع فالارض موجودة والمراد من المستصلتين مستقلتان لزوميتان بالاتفاق فتبان ذكر المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين مستصلتين كقولنا كل عدد ما زوج فهو زوج كل زوج هو ا ما زوج الزوج ا زوج الفرد من باقين المستصلتين العدد ا ما فردا او زوج الزوج ا زوج الفرد واما ان يتركب القياس المذكور من مقدمة محلية ومقدمة شرطية مستقلة معا كانت المحلية صغرى والمستقلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان الاشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان بشري

[illegible]

من باقين المقدسين الذين اوليها منفصلة والاخرى حلية كقولنا كان هذا الشيء انسانا محبوبا  
واما ان يتركب من مقدمته حلية ومقدمته منفصلة سواء كانت الحلية صغرى او منفصلة كبرى  
او بالعكس نقولنا العدد انا زوج واما فرد وكل زوج فهو مبتدأ وبين نتيج من باقين المقدسين  
اوليها منفصلة والاخرى حلية كقولنا عدد فردا او منقسم مبتدأ وانما ان يتركب من مقدمته منفصلة  
ومقدمته منفصلة سواء كانت المنفصلة صغرى او منفصلة كبرى او بالعكس نقولنا كل كان هذا  
انسانا فوجوه وكل حيوان فهو انا بعض او سود ونتاج من باقين المقدسين الذين اوليها منفصلة  
والاخرى منفصلة كقولنا كان هذا الشيء انسانا فهو انا بعض او سود **قال** والقياس اشتناى  
الى **اقول** لما فرغ من بيان القياس الاقرارى شرع فى بيان القياس استثنائى فنقول القياس  
الاستثنائى مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع احد وجهيهما لى  
اشباه او رفعه ليلزم وضع الجز الاخر او رفعه سواء كانت مقصلة ومنفصلة اما اذا كانت مقصلة فقولنا  
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود فقولنا لكن  
النهار ليس موجود ينتج ان الشمس لميس بطالعة واما اذا كانت منفصلة فنقولنا واما اذا  
يجوز ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بعدد فقولنا لكنه ليس زوج  
ينتج انه فردا ولذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعية فى القياس الاستثنائى ان كانت  
منفصلة فاستثنائى عين المقدم ينتج عين التالى والالزم انفصال الالزم عن الملزوم  
اللزوم واستثنائى القيقض التالى ينتج تقيقض المقدم والالزم وجود الملزوم من الالزم فطيل  
الملازمة ايضا كما رايت فى المثال الاول ونجانب الشرطية الموضوعية فى القياس الاستثنائى  
منفصلة فاستثنائى عين احد الجزين سواء كان مقدا او تاليا ينتج تقيقض الاخر لا متتابع  
استثنائى تقيقض احدهما الى احد الجزين كذلك ينتج حين لاحد لا متتابع فقولنا كما رايت

قوله من باقين المقدسين الذين اوليها منفصلة والاخرى حلية كقولنا كان هذا الشيء انسانا محبوبا  
قوله واما ان يتركب من مقدمته حلية ومقدمته منفصلة سواء كانت الحلية صغرى او منفصلة كبرى  
قوله او بالعكس نقولنا العدد انا زوج واما فرد وكل زوج فهو مبتدأ وبين نتيج من باقين المقدسين  
قوله اوليها منفصلة والاخرى حلية كقولنا عدد فردا او منقسم مبتدأ وانما ان يتركب من مقدمته منفصلة  
قوله ومقدمته منفصلة سواء كانت المنفصلة صغرى او منفصلة كبرى او بالعكس نقولنا كل كان هذا  
قوله انسانا فوجوه وكل حيوان فهو انا بعض او سود ونتاج من باقين المقدسين الذين اوليها منفصلة  
قوله والاخرى منفصلة كقولنا كان هذا الشيء انسانا فهو انا بعض او سود قال والقياس اشتناى  
قوله الى اقول لما فرغ من بيان القياس الاقرارى شرع فى بيان القياس استثنائى فنقول القياس  
قوله الاستثنائى مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع احد وجهيهما لى  
قوله اشباه او رفعه ليلزم وضع الجز الاخر او رفعه سواء كانت مقصلة ومنفصلة اما اذا كانت مقصلة فقولنا  
قوله ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود فقولنا لكن  
قوله النهار ليس موجود ينتج ان الشمس لميس بطالعة واما اذا كانت منفصلة فنقولنا واما اذا  
قوله يجوز ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بعدد فقولنا لكنه ليس زوج  
قوله ينتج انه فردا ولذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعية فى القياس الاستثنائى ان كانت  
قوله منفصلة فاستثنائى عين المقدم ينتج عين التالى والالزم انفصال الالزم عن الملزوم  
قوله الالزم واستثنائى القيقض التالى ينتج تقيقض المقدم والالزم وجود الملزوم من الالزم فطيل  
قوله الملازمة ايضا كما رايت فى المثال الاول ونجانب الشرطية الموضوعية فى القياس الاستثنائى  
قوله منفصلة فاستثنائى عين احد الجزين سواء كان مقدا او تاليا ينتج تقيقض الاخر لا متتابع  
قوله استثنائى تقيقض احدهما الى احد الجزين كذلك ينتج حين لاحد لا متتابع فقولنا كما رايت

في المثال الثاني فليكن بالسائل في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقة وان  
ان تدرك لثبته كماله في المنفصلات فارجع الى الرسائل المطبوعات قال البرهان الى اخره  
**اقول** من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي يجب احتضارها عند الخوض في شيء من العلوم  
البرهان برسمه بانه قياس من مقتضات يقينية لنتاج يقين كما ترى في الاشكالين بعين عقول  
الشيء بانه لا يمكن ان يكون الاكذام مطابقا للواقع غير ممكن الزوال لا يمكن ان يكون الاكذام  
يخرج الحق قوله مطابقا للواقع يخرج الجمل المركب قوله غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد العقل  
اليقينية فاقسام منها اوليات وهي ما يحكم العقل فيجب تصور الطرفين كقولنا الواحدة  
نصف الاثنين وكل اعظم من الجزء ومنها مشاهدات وهي ما يحكم فيه بالحس سواء كان من  
الحواس الظاهرة او الباطنة كقولنا الشمس مشرقة والنار محترقة وكقولنا ان الكتاب  
وخفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى تكرير المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا  
شرب السموم مسهل للصفا وهذا انما يحصل بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها حكايات وهي ما  
يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر يستفاد من نور الشمس لاختلاف  
تلك الشهادة بسبب اختلاف اوضاعه من الشمس قريبا وبعدا ومنها متواترات وهي ما يحكم العقل  
فيها بواسطة السماع من جمع كثير كقوله تعالى لا تقبلوا الكذب كما يحكم بان النبي صلى  
الله عليه وسلم ادعى النبوة واطهر المعجزة على يده ومنها قياسات ما معا وهي ما يحكم  
العقل فيه بواسطة حاضر لا يغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج سبب  
وسط حاضر في الذهن وهو الافتتام بمبدأين والوسط ما يصير لقرائن لانه حينئذ يقال  
لان ذلك **قال** والمجمل الخ **اقول** من اصطلاحات المنطقية المذكورة المجمل وهو  
قياس من مقتضات مشهورة كالعقدات التي ذكرنا في اليقينية والفرص من ترتيبها

في المثال الثاني فليكن بالسائل في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقة وان  
ان تدرك لثبته كماله في المنفصلات فارجع الى الرسائل المطبوعات قال البرهان الى اخره  
**اقول** من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي يجب احتضارها عند الخوض في شيء من العلوم  
البرهان برسمه بانه قياس من مقتضات يقينية لنتاج يقين كما ترى في الاشكالين بعين عقول  
الشيء بانه لا يمكن ان يكون الاكذام مطابقا للواقع غير ممكن الزوال لا يمكن ان يكون الاكذام  
يخرج الحق قوله مطابقا للواقع يخرج الجمل المركب قوله غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد العقل  
اليقينية فاقسام منها اوليات وهي ما يحكم العقل فيجب تصور الطرفين كقولنا الواحدة  
نصف الاثنين وكل اعظم من الجزء ومنها مشاهدات وهي ما يحكم فيه بالحس سواء كان من  
الحواس الظاهرة او الباطنة كقولنا الشمس مشرقة والنار محترقة وكقولنا ان الكتاب  
وخفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى تكرير المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا  
شرب السموم مسهل للصفا وهذا انما يحصل بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها حكايات وهي ما  
يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر يستفاد من نور الشمس لاختلاف  
تلك الشهادة بسبب اختلاف اوضاعه من الشمس قريبا وبعدا ومنها متواترات وهي ما يحكم العقل  
فيها بواسطة السماع من جمع كثير كقوله تعالى لا تقبلوا الكذب كما يحكم بان النبي صلى  
الله عليه وسلم ادعى النبوة واطهر المعجزة على يده ومنها قياسات ما معا وهي ما يحكم  
العقل فيه بواسطة حاضر لا يغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج سبب  
وسط حاضر في الذهن وهو الافتتام بمبدأين والوسط ما يصير لقرائن لانه حينئذ يقال  
لان ذلك **قال** والمجمل الخ **اقول** من اصطلاحات المنطقية المذكورة المجمل وهو  
قياس من مقتضات مشهورة كالعقدات التي ذكرنا في اليقينية والفرص من ترتيبها

الارام انهم وبوطاير وهذا الخطابة هي قياس من يقاس بمقدار ما يتصور من شخص مقصد فيه  
او مقدمات مغلوبة والغرض منه ترغيب الناس في انفسهم من امور ما شئتم كما يعطى خطباء والوعاظ  
منها الشرح هو قياس كبر مقدمات يسهل منها النفس وتقبض كما اذا قيل ان هذا خير من غيره  
النفس رغبت في شربها واذا قيل اصل مرة موهنة انفس وتفرقت من كلامها ومنها انما  
وقاس كبر من مقدمات كاذبة لشبهة بالحق او بالمشهور او مركب من مقدمات صحيحة كاذبة  
الامر من جهة الصورة ومن جهة الماد او اذا كان من جهة الصورة فكلوا لنا الصورة الفرس المنقوش على اليد  
انها فرس كل فرس صالح يخرج من تلك الصورة صالحة او اما يكون تحت الما فكلوا كل السات فرس  
الكل وكل انسان فرس فهو فرس يخرج من بعض الانان فرس اعلم ان عليه الاتحاد والتوكل من هذه  
القياس انما يولد بان يكون مركبا من الكميات الحقيقية ولكن اذا كانت الكميات لا ايقان ما في كتاب  
الاساخوجي هو ان الاله لا زاد ولا ينقص على احد منهم كما دام الاطلاق وعلى الاله صاحب الالاخيار  
الحمد لله رب العالمين الصلوة والسلام على رسولنا العظيم والكرام كمشج اسيا حوج  
المشتهر يقال اقول بتصحح وتحشي مولانا ودرشدنا عالم رباني وفخر زاماني جناب  
مولوي حافظ شمس الدين صاحب شهاب الدين لا اله الا الله صاحب ادام الله  
اقبالم باهتمام غير محترقة فله بقدر اسج الزمان ولله موكول  
نور محمد موعود عفر الله له واسر المسلمين بحلته بكم كج  
متصل باع قاضي در مطيع سيمائي تاريخ  
پنجم رمضان المعظم احدى وستين  
بعد الالماقين من حجرة  
سيد الكون نور  
طبرستان

والمعنى انهم وبوطاير وهذا الخطابة هي قياس من يقاس بمقدار ما يتصور من شخص مقصد فيه  
او مقدمات مغلوبة والغرض منه ترغيب الناس في انفسهم من امور ما شئتم كما يعطى خطباء والوعاظ  
منها الشرح هو قياس كبر مقدمات يسهل منها النفس وتقبض كما اذا قيل ان هذا خير من غيره  
النفس رغبت في شربها واذا قيل اصل مرة موهنة انفس وتفرقت من كلامها ومنها انما  
وقاس كبر من مقدمات كاذبة لشبهة بالحق او بالمشهور او مركب من مقدمات صحيحة كاذبة  
الامر من جهة الصورة ومن جهة الماد او اذا كان من جهة الصورة فكلوا لنا الصورة الفرس المنقوش على اليد  
انها فرس كل فرس صالح يخرج من تلك الصورة صالحة او اما يكون تحت الما فكلوا كل السات فرس  
الكل وكل انسان فرس فهو فرس يخرج من بعض الانان فرس اعلم ان عليه الاتحاد والتوكل من هذه  
القياس انما يولد بان يكون مركبا من الكميات الحقيقية ولكن اذا كانت الكميات لا ايقان ما في كتاب  
الاساخوجي هو ان الاله لا زاد ولا ينقص على احد منهم كما دام الاطلاق وعلى الاله صاحب الالاخيار  
الحمد لله رب العالمين الصلوة والسلام على رسولنا العظيم والكرام كمشج اسيا حوج  
المشتهر يقال اقول بتصحح وتحشي مولانا ودرشدنا عالم رباني وفخر زاماني جناب  
مولوي حافظ شمس الدين صاحب شهاب الدين لا اله الا الله صاحب ادام الله  
اقبالم باهتمام غير محترقة فله بقدر اسج الزمان ولله موكول  
نور محمد موعود عفر الله له واسر المسلمين بحلته بكم كج  
متصل باع قاضي در مطيع سيمائي تاريخ  
پنجم رمضان المعظم احدى وستين  
بعد الالماقين من حجرة  
سيد الكون نور  
طبرستان



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام  
الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام

جدول اشکال اربعه معاً مثلاً هر یک بطریق مضاعف  
شد و ظاهر و باطن قدر و مضروب و سطح و لایه و لایه  
مولوی قدرت احمد صاحب مکتبہ مخشی مطبعه حیدرآباد

[illegible]





